جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر

مشكلة الموصل

اسم التدريسي

الدكتورة: وفاء نزهة سليمان

1448هـ

2026م

ظهرت مشكلة الموصل نتيجة لانحدار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى و الاحتلال البريطاني للعراق ، فقد احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هدنة مودروس في 30 تشرين الأول 1918) ، فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع لأنه حدث بعد) إعلان الهدنة ، في حين اعتبرت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستنده إلى نصوص الهدنة التي أعطت الخلفاء الحق في احتلال أية نقطة إستراتيجية .

اعتبرت تركيا في معاهدة سيفر في (10 آب 1920) بالانتدابات الفرنسية و البريطانية على الأراضي التي كانت تحت حكمها في العراق و سوريا و فلسطين . و بعد سقوط حكومة إسطنبول العثمانية و انتقال السلطة في تركيا إلى حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة ، جرت مفاوضات حول الموصل بين اللورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطاني ، و عصمت اينونو وزير الخارجية التركية ، وقدم كلا الجانبين مذكرات احتوت على وجهة نظرها حول القضية ، و كانت وجهة النظر التركية تتركز حول الأمور التالية :

1. الزعم بأن العراق لا زال يعتبر جزءا من الإمبراطورية العثمانية .
2. ان فرض الانتداب البريطاني على العراق تم بدون اخذ رأي الشعب العراقي خلافا للمادة (22) من ميثاق عصبة الأمم .
3. المطالبة باستفتاء المنطقة .

أما وجهة النظر البريطانية فكانت مرتبطة بثلاث وعود هي :

1. وعد بريطانيا للشعب العربي بعدم إرجاعه للحكم الترك .
2. وعد بريطانيا للملك فيصل الذي انتخبه العراق باجمعه بما فيه الموصل ، بالحفاظ على الوحدة و السيادة الوطنية ؟
3. وعد بريطانيا لعصبة الأمم كدولة منتدبة على العراق و بموافقتها .

فشل الطرفان في التوصل إلى صيغة اتفاق بينهما ، واقترح كيرزون أ، يعهد الى عصبة الأمم بدراسة المشكلة . و عند انعقاد مؤتمر لوزان في (23 نيسان 1923) جرى بحث القضية مجددا ، وتضمنت معاهده لوزان الموقعة قي 24 تموز في مادتها الثالثة تعيين الحدود بين العراق و تركيا بترتيب ودي بين بريطانيا و تركيا خلال تسعة أشهر وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق نهائي ، ترفع القضية إلى عصبة الأمم ، وقد عقدت الدولتان خلال تلك الفترة مؤتمر القسطنطينية في (19 مايس 1924) لكنها لم تفلحا في أيجاد حل المشكلة .

المشكلة في عصبة الأمم :

طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة في (6 آب 1924) وضع قضية الحدود العراقية التركية في جدول أعمال العصبة القادم ، و اقترح المندوب البريطاني أن يعين مجلس العصبة لجنة من أشخاص محايدين لتسوية المشكلة مع تهيئة الوثائق و الأدلة الضرورية لها ، و أعلن المندوب إن الحكومة البريطانية تعتبر المجلس حَ كَ م ا ، و ترضى بحكمه مقدما و تعتبر نفسها ملزمة بقراره .

بعد مناقشات طويلة أستقر الرأي على تأليف لجنة تحقيق مرضية للطرفين ، من ثلاثة أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة ، يرأسها رئيس وزراء سابق لدولة المجر

بعد مناقشات طويلة استقر الرأي على تأليف لجنة تحقيق مرضية للطرفين ، من ثلاثة أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة يرأسها رئيس وزراء سابق في لدولة المجر و عضوية وزير السويد المفوض في رومانيا وضابط متقاعد في بلجيكا . ويلاحظ أن أعضاء اللجنة ينتسبون إلى دولة صغيرة واحدة حليفة لبريطانيا والأخرى حليفة لتركيا و الثالثة محايدة .

تدهور الوضع على الحدود العراقية التركية فعقد اجتماع طارئ لمجلس العصبة في

بروكسل يوم (27 تشرين الأول 1924) استعرض فيه مثلثا بريطانيا و تركيا الحوادث الحدودية . واقترح المجلس برسم خط للحدود يمثل الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله ، وان يحترموه الطرفان عسكريا وإداريا ، قبل قرار المجلس النهائي . وقد وافق الطرفان على خط الحدود الذي أصبح يعرف ب ((خط بروكسل)) .

قامت لجنة التحقيق بدراسة جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة و قررت زيارة المنطقة لاستطلاع آراء سكانها ، فوصلت اللجنة إلى بغداد في (16 كانون الثاني 1925)و أجرت اتصالات مع الشخصيات البارزة ، و ممثلي الطبقات و الطوائف و زارت الأسواق التجارية للتأكد من الروابط الاقتصادية بين بغداد و الموصل ، و قدم الملك فيصل الأول مذكرة إلى اللجنة أوضح فيها أحقية العراق بولاية الموصل التي هي بالنسبة له قضية حياة او موت لان تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربه مميتة لمستقبله . و زارت اللجنة الموصل في (27 كانون الثاني) للغرض نفسه ، ولم تقتصر على دراسة النواحي السياسية بل درست نفسية الشعب و مشاكله الاقتصادية ، و جمعت المعلومات عن وسائل المواصلات و المرافق الزراعية وطبوغرافية الأرض وغيرها . و غادرت العراق في (19 آذار 1925) .

لعبت الحركة الوطنية دورا مهما في الدفاع عن الأرض العراقية و مقاومة الادعاءات التركية ، و أصدرت الأحزاب السياسية ، وبخاصة أحزاب الموصل ، بيانات أثبتت فيها الأدلة التاريخية والجغرافية و البشرية عروبة الموصل و أشارت الى مظالم الأتراك ضد الشعب العربي خلال السيطرة العثمانية ، و خرجت مظاهرات تهتف "فلتحيا الموصل عراقية عربية ، ولتسقط مطالب الأتراك الغاشمة ، وليعش العراق مستقلا استقلالا تاما " . و عقدت الاجتماعات الشعبية لإظهار موقف الأهالي الرافض للادعاءات التركية ، وشكل الموصليون وفدا من (12) عضوا للاتصال باللجنة الدولية ، وعرض الآراء الوطنية التي

أكدت استعداد العراقيين للتضحية والفداء بغية الاحتفاظ بولاية الموصل و مقاومة أية قوة تريد قطع الموصل . رأس العراق . ويمكن الإشارة هنا إلى أن ابرز الأحزاب السياسية الموصلية التي قامت بالدفاع عن عروبة الموصل :

حزب الاستقلال العراقي (تأسس في الأول من أيلول 1924) و الحزب الوطني (و تأسس . 27 كانون الثاني 1925 – في نيسان 1925) وجمعية الدفاع الوطني وتشكلت بين 25

التسوية النهائية لمشكلة الموصل :

وضعت لجنة التحقيق تقريرها في (16 تموز 1925) في (113) صفحة من القطع الكبيرة ، والحقت بهـ احدى عشرة خارطة . تناول دراسة الحجج الجغرافية . والعنصرية والتاريخية والافتصادية والعسكرية والسياسية ، وجاء فيهـ "ان عواطف سكان الموصل كانت الى جانب العراق " . واوحت اللجنة بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الامور الاتية :

1. يجب ان تبقى المنطقة تحت انتداب العصمة لمدة (25) سنة .
2. ويجب مراعاة رغبات الأقليات فيما يخص تعين موظفي لإدارة أمورهم ، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس .

أجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فوفق في (16 كنون الاول 1925) على القرار التالي بالأجماع :

1. اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا .
2. دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن أستمرار نظام الأنتداب لمدة خمس وعشرون سنة .
3. دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم للمجلس التدابير لتامين الضمانات

المطلوبة .

4. دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة .

قوبل قرار مجلس العصبة بالابتهاج والسرور في العراق ، مع التحفظ على الفقرة الثانية التي اوصت باستمرار الأنتداب لمدة خمس وعشرن سنة .

واستنادا لتلك الفقرة بدأت على الفور المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار مجلس العصبة وقد وقعت المعاهدة الجديدة من قبل مجلس الوزراء العراقي في (13 كانون الثاني 1926) ، وقدمت الى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة . وهي استمرار لمعاهدة 1922 التي لم يتغير في نصها شيء ما عدا المدة الزمنية .

وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا ، وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق ، ثم وقعت معاهدة بريطانية –تركية –عراقية (5 حزيران 1926) تضمن المادة الاولى منها تعين خط الحدود بين العراق وتركيا حسب خط بروكسل ، والتاعون بين العراق وتركيا لاقرار الامن والسلام في منطقة الحدود ، وذلك بمكافحة اعمال النهب والشقاوة او الاعمال الفردية المسلحة ، وتضمنت المادة ال رابعة عشر تعهد الحكومة العراقية بان تدفع للحكومة التركية عشرة بالمية من عائداتها من شركة النفط التركية وذلك بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين الطرفين . وبذلك سويت المشكلة نهائيا واصبحت العلاقات طبيعية وطيبة بين العراق وتركيا .